



<http://www.scan2net.de>

الحرية

استمر
سابق
عربي

بيروت ٩/٩/١٩٧٤ - العدد ٦٨٧ - السنة ١٦ - المجلد ٢٥٨

بعد عملية أيلول (عين زيف)

رسالة من فتائد قوات الجبهة الديمقراطية إلى الرفاق في السلاح

أرفعوا أيديكم عن الصحافة!

مدة خمسة أيام ، ثم عادت محكمة المطبوعات ومددت التعتيل إلى عشرين يوماً ..

لقد كان واضحاً أن الدولة استعملت سلاح التعتيل بحجة واهية وهي التعريض برئيس دولة اجنبية هو شاه ايران .. وكانت الزميلة « المحرر » قد نقلت مقالاً عن شاه ايران وعقيلته نشر في مجلة اجنبية .. وبالطبع لم تحجج حكومة ايران على الصحيفة الاجنبية ولم تستطع أن تعطلها فلجأت الى الدولة اللبنانية الضعيفة فطلبت منها معاقبة الزميلة « المحرر » على ما نشرته المجلة الاجنبية .. فاستجابت الدولة لطلب حكومة شاه ايران العريضة على قلبها ..

وهكذا لجأت الدولة الى سلاح تعتيل الصحافة لحساب سياستها وعلاقاتها الخارجية و « صداقاتها » ..

ان القوى الديمقراطية في لبنان مطالبة بان تقف بقوة وصلابة لالغاء حق الدولة بتعتيل الصحافة .. فقرار تعتيل الزميلة « المحرر » لا يمسه فقط ، انما يمسه الصحافة جميعاً ، ويمس الحريات الصحفية وحريّة الرأي العام في الصميم ..

ولكن الشعار الموحد للقوى الديمقراطية : « ارفعوا أيديكم عن الصحافة اللبنانية ! » ..

« الحرية »

عندما تشتد أزمة الحكم وتتكاثر فضائحه ويظهر عجزه وانفلاسه يلجأ الى « اثبات وجوده » ضد الصحافة ، فيستعمل سلاح القوانين الجائرة ضد حرية الصحافة ليعاقب ويشن حملة جديدة ضد الحريات الصحفية ..

منذ فترة لجأ الحكم الى سلاح التوقيف الاحتياطي ضد الصحافيين ، فاعتقل الصحافيين وادخلهم السجون لانهم تجاروا عليه أو على « الرؤساء والملوك الاصدقاء » ..

وشنت القوى الديمقراطية حملة لالغاء التوقيف الاحتياطي الذي اصبح مطلباً لمعظم القوى السياسية اللبنانية .. واضطر الحكم الى تقديم مشروع جديد يقضي التوقيف الاحتياطي .. ولكن انحكم لجأ الى أسلوب جديد .. ولما اضطر لانفائمه عوض عنه بمادة جديدة خطيرة وهي حق القيابة العامة بتعتيل الصحيفة عن الصدور .. وهذا الحق التعسفي القمعي اشد خطراً من التوقيف الاحتياطي .. فالدولة يمكن أن تستعمله انتقاماً من حرية الصحافة وانتقاداتها ومعاقبة على مواقفها .. وبالرغم من « التزوير » التي تم فيه اقرار المشروع في المجلس النيابي حيث « سلق وجري تمريره » بدون معرفة معظم النواب ، وقد استنكر بعض النواب انفسهم تمرير هذا المشروع مما اضطر الحكم الى الوعد بتعديله وعرضه على المجلس من جديد .. بالرغم من ذلك لجأ الحكم الى استعمال هذا السلاح غير الديمقراطي ضد الصحافة هذا الاسبوع فعتل الزميلة « المحرر »

التمهيد « لتحرير الصحراء » باعدام المناضلين!

بقلم : مناضل مغربي تقدمي

المغرب ، وتابع كل مسؤولية ، واختطف قيادته . وهو اليوم يعد لمحاكمة ٣٦ شخصاً من مناضلي النقابة الوطنية للتلاميذ . ان الملف الاجرامي للنظام القائم والذي حول المغرب الى مغرب الاعدامات المسترشلة يعكس ازمنة الخائفة ، وبناتقته الدائم مع نضال الحركة الجماهيرية .

ان الهوة التي باتت تفصل النظام ومجموع الجماهير الكادحة من عمال كادحين وفلاحين فقراء تبرز زاوية ، عزلة الانواقراطية .

لقد نفذت احكام الاعدام في ظروف سياسية قرر فيها الحكم العميل خوض حملة « لتحرير الصحراء » وبسبب مفاهيم القوى السياسية لمشكلة الصحراء وكيفية تحريرها دخلت كل القوى - الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، حزب الاستقلال - حزب التحرير والاشتراكية (والذي أصبح اسمه الجديد حزب التقدم والاشتراكية كما اعلنه هذا الاسبوع بعد ان حصل رخصة علنية له . بدون قيد ولا شرط ، وبدون أي موقع وطني مستقل عن مواقع الحكم العميل في تحالف لا شروط معه .

ان النظام الانواقراطي يحاول في كل مرحلة ايها الجماهير والقوى السياسية على امكانية التعاون ، ولقد استغل قضية الصحراء - الساقية الحمراء ووادي الذهب للقفز على الازمة السياسية الحالية في وقت تدهورت فيه الحياة المعيشية وبلغ التذمر الشعبي اقصاه . ان اعدام سبعة مناضلين في وقت يدعي فيه الحكم العميل تحرير الصحراء ويمعد فيه بديماغوجية كبيرة ويتعاون مع القوى السياسية بفضحه على الصعيد العملي من جديد ويفضح بالتالي امكانية المراهنة على نظام تمهي لتحويله الى نظام ديمقراطي .

ان السجون المليئة بعشرات المناضلين ومنذ ١٩٥٧ ، وحلقة الاعدامات والمحاكمات تغطي في اذهان الذين يحلمون باقامة اسبق قواعد الديمقراطية في ظل السلطة القائمة امكانية اللقاء ضمن الاوضاع المراهنة . « مناضل تقدمي مغربي »

قام الحكم الرجعي بالمغرب خلال هذا الاسبوع باعدام سبعة مناضلين من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كانوا ضمن محاكمة القنيطرة ، التي اصدرت احكام الاعدام بحق ١٦ مناضلاً على رأسهم الرفيق عمر دهبسون والذين نفذ في حقهم الاعدام منذ شهر وتاجل تنفيذ الاعدام بحسب مناضل واحد .

ونذكر ان محاكمة القنيطرة كانت قد اصدرت احكامها بالسجن المؤبد مع احكام اخرى متفاوتة على ثلاثة عشر مناضلاً الا ان « وكيل الملك » قد استأنف الحكم ضد احكام المحكمة فاعيدت محاكمتهم من جديد ، وصدرت بعد ذلك احكام الاعدام على ستة مناضلين .. هم الذين تم اعدامهم خلال هذا الاسبوع ، بالاضافة الى من اجل في حقهم الاعدام .. ان المجازر الدموية التي اصبحت الانواقراطية الملكية تقيها ، ماهي الا حلقة مسترسلة لطبيعة النظام القائمة على القمع والقتل وسفك الدماء .. فخلال سنة واحدة تم اعدام ٣٣ - مناضلاً من بينهم احد عشر عسكرياً . بعد المحاولة الانقلابية الثانية .

ولحد الساعة ، لا زال معظم الذين حكمت عليهم محاكمة القنيطرة بالبراءة رهن الاعتقال ، بعد اعادة اختطافهم عند انتهاء المحاكمة بسبب اكتشاف خيوط جديدة على حدثت على حدة السلطة بدولة اجنبية . وجل هؤلاء من الكوادر القيادية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ولم يجروا الحكم على تقديمهم للمحاكمة ، لان العبرة من اعتقالهم هو الاحتفاظ بهم كرهينة لضبط ولجيشناط الاتحاد الوطني بل وللتجارة عليهم سياسياً ان امكن ذلك ، المسألة بالنسبة للحكم هي قطع العلاقات مع الجناح الذي يعتمد العنف المسلح ويريد الاطاحة بالملكية ، او بعبارة اخرى ترويض الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كلية او التسليم بالنظام الملكي والقبول بالعمل في الحدود التي يسمح بها .

نفس الواجهة الشرسة تتلقاها الحركة الماركسية اللينينية والمنظمات الجماهيرية الراديكالية ، فلقد سبق للحكم ان اعلن مراراً عن عزمه باقتلاع جذور الحركة الماركسية وحكام مجموعة من مناضليها في محاكمة الدار البيضاء الشهيرة فكما منع الاتحاد الوطني لطالبات



ماذا أعدّ لبنان الرسمي لمواجهة التهديدات الإسرائيلية الجديدة؟

مع تجدد التهديدات الإسرائيلية للبنان في أعقاب « عملية أيلول » البطولية التي نفذها فدائيو الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، تعود مسألة الدفاع عن لبنان لتحتل مكان الصدارة ضمن شؤون السياسة المحلية وصراعاتها .

ولا ندري بأي منطق سوف يجابه الحكم المسألة المذكورة هذه المرة ، خصوصاً عندما تضع إسرائيل تهديداتها موضع التنفيذ ، وهي لا بد غافلة كما يتضح من لهجة حكايها وأجهزة الاعلام فيها .

في السابق كان الحكم اللبناني يتخذ حيال التهديدات والاعتداءات الإسرائيلية موقفاً مؤداه انتبه ليس باستطاعة لبنان منفرداً لمواجهة العدوان الصهيوني وهو لا يستطيع أن يمارس دفاعاً ولو رمزياً عن أرضه ... فاما أن تتفق الدول العربية على خطة مشتركة لتمكين لبنان من الصمود والدفاع ، ولما أن يتعاون الجميع على إزالة اسباب الاعتداءات الإسرائيلية وهي اسباب كانت تتلخص في نظر الحكم على الدوام بوجود المقاومة الفلسطينية على أرض لبنان! لكن شريط الأحداث الدامية التي عاشتها البلاد ، ومنطقة الجنوب بشكل خاص ، تحت وطأة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على امتداد العام الحالي ، أتى يبدد كل ذرائع الموقف الرسمي المذكور ويفضح بواعثه وأبعاده الفعلية .

رفض العروض العربية

عندما تصاعدت حرب الإبادة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وغواه الداخلية المغتالة وضد الجماهير اللبنانية المساندة له خلال النصف الأول من هذا العام ، شكل ذلك العربية الأكثر اتصالاً بالصراع مع إسرائيل دفع بالعديد منها إلى الانتقال نسبياً من مواقف التضامن المعنوي الكلامي مع لبنان إلى إظهار الاستعداد لتقديم عون عسكري اقتصادي فعلي يعزز قدرة لبنان على مواجهة العدوان بما هو أكثر من تكرر تقديم الشكاوي إلى مجلس الأمن .

وكان مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع العرب الذي انعقد في القاهرة خلال شهر تموز الماضي ، محكاً عملياً لدى جدية الاستعدادات المذكورة . وبصرف النظر عما كان قد طرأ على الوضع العربي من ترجاعات في ظل نهج فك الارتباط الذي افتتحه النظام المصري ، فقد بدا واضحاً من خلال المؤتمر المذكور أن بعض السدود العربية مستعدة بالفعل لتقديم العون

هكذا طويت اجاديت الخطبة الدفاعية التي روجت لها أجهزة الاعلام الرسمي طويلاً والتي شهدت أروقة المجلس النيابي الكثير من الضجيج حولها . ولم يعد سرا على احد أن طرح الخطبة المذكورة - أي خطة بناء أجهزة الدفاع اللبناني على مدى عشر سنوات - كان ينطوي في الأساس على محاولة تحقيق غرض مزدوج : تخدير الرأي العام الشعبي المطالب بانتهاج سياسة دفاع وطني نشطة ضد إسرائيل ، وتطبيق الخطبة الدفاعية الفعلية المقترحة من جانب الحركة الشعبية للتنفيذ على مدى سريع (التزود بأسلحة مخصصة فعلاً لغراض الدفاع الجوي والبحري والبري ضد إسرائيل) ومعارضتها بخطة دفاعية وهمية يجري تنفيذها على مدى عشر سنوات ولا تتصدى أغراضها الفعلية حدود تنمية قوى القمع الداخلي في مواجهة الحركة الشعبية والمقاومة الفلسطينية .

وإذا كان الوفد اللبناني إلى وزراء الخارجية والدفاع العرب المتعقد خلال تموز الماضي ، لم يستطع الحصول دون صدور قرار عربي بدعم المقاومة الفلسطينية وتمكينها

من تحسين الخيبرات وتعزيز أجهزة الدفاع عنها ، إلا أن السلطة لم تسلم بالقرار المذكور وبدات محاولات متصلة لتعطيل تنفيذه فعلاً . فهي لا توافق على أن تتزود المقاومة بأسلحة متطورة تمكنها من حماية الخيبرات في وجه الطيران الإسرائيلي ! وهي تنظر بعين القلق إلى خطة تحسين الخيبرات وبناء ملاجئ حديثة فيها ! بل أن هذه الاعتراضات من جانب السلطة كادت تتحول قبل اسابيع إلى أزمة معلنة مع المقاومة الفلسطينية .

هكذا يستقبل الحكم التهديدات الإسرائيلية الجديدة بمواقف كان محورها الرئيسي خلال الشهور القليلة الماضية : تعطيل كل إمكانية لتعزيز الدفاع عن الأرض اللبنانية وسد المنافذ من أمام كل العروض العربية للمساهمة في حماية لبنان والشعب الفلسطيني .

حصى التسليح اليمني

والحقيقة أن ذلك كله لا يشكل سوى الوجه الأول لسياسة النظام اللبناني حيال إسرائيل والمقاومة الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني اجمالاً . أما الوجه الآخر فتتمثله تحركات الاحزاب اليمنية والقوى الرجعية الأكثر دعاءاً للمقاومة الفلسطينية والحركة الشعبية والأكثر ارتباطاً بدوائر المخابرات المركزية الأمريكية . أن عمليات التسليح والتسليح الواسعة النطاق التي ينفذها حزب الكتائب والوطنيين الاحرار - بتواطؤ ومشاركة العديد من الأجهزة الرسمية - تشكل القبة المنطقية لسياسة الحكم تجاه العدوان الإسرائيلي . فالتسليح اليمني ليس موجهاً بالطبع ضد إسرائيل . بل أن له غرضاً داخلياً مزدوجاً : تعبئة الاحتياطي الفاشي رداً على احتمالات تفاقم الأزمة الاجتماعية - السياسية التي يبدو عجز النظام عن امتصاصها شديد الوضوح ، والتأهب لمواجهة تحالف المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية بعمليات تستهدف تنفيذ الجانب الخاص بالحلقة اللبنانية من المخطط الأمريكي الإسرائيلي الهاشمي لضرب الوجود الوطني المستقل للشعب الفلسطيني .

ان سياق التسليح الذي تنخرط فيه قوى الرجعية اللبنانية الانيكشف بوضوح سعيها لأن تكون على أهبة الاستعداد لفتح ملف وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان عندما تحسّن اللحظة المناسبة ، في تقديرها ، لمثل هذا العمل .

أخطار المجابهة الداخلية

ونعود مرة أخرى إلى التساؤل : بأي منطق سوف يجابه الحكم اليوم - ومعه مجمل الاحزاب اليمنية والقوى الرجعية - تهديدات إسرائيل بالعدوان وعدوانها الفعلي عندما يحصل ؟!

رغم أن الحكم قد فعل كل ما بوسعه ، طيلة الشهور الماضية ، كي يبقى البلاد في حالة اللادفاع ، فمن المؤكد أننا سوف نسبح مرة أخرى اللغة ذاتها التي الفت الأذن الشعبية سماعها منذ سنوات : لا قدرة لدينا على مجابهة إسرائيل ولا خروج من المازق إلا بإخراج المقاومة ! وهو كلام سوف تلتفقه الاحزاب اليمنية وكل الاوساط الرجعية لتدفع «بعراضاتها» المسلحة إلى مستوى من الاستفزاز أكثر تصعيداً واتساعاً .

وسواء شكل هذا الكلام مدخلا لجولة صدام سريعة مع المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية أو كان مجرد تهديد ، يضاف إلى سلسلة التهديدات الجديدة التي ما برحت تتراكم على امتداد الفترة الماضية ، فمن الواضح أن سياسة الحكم - والقوى الرجعية من حوله - لا تستطيع أن تتصور الخلاص من تهديدات إسرائيل إلا بالخلاص من المقاومة في النهاية !

لكن ذلك كله لا يشكل سوى الطرف الأول من المعادلة . وهو بالتأكيد ليس الطرف الوحيد . واعتداءاتها وحيال سياسة اللادفاع التي ينتهجها الحكم وعمليات التسليح المحمومة التي تنفذها الاحزاب والقوى الرجعية واليمنية ، حيال ذلك كله تتقف الحركة الوطنية ومعهما أوسع الجماهير اللبنانية مصممة على احباط ما يدبر للساحة اللبنانية من عمليات اقتتال تستهدف قمع الحركة الشعبية وضرب حركة المقاومة ومصادرة الحقوق والحريات الوطنية والديمقراطية للشعب الفلسطيني .

ان في حوزة المعسكر الوطني في لبنان من القوى ما يجعله قادراً على قلب المعادلة لصالحه وتحويل إبه مجابهة صدامية قد ينزلق اليها النظام ومعه قوى اليمن الرجعي ، إلى معركة واسعة تخوضها الجماهير من أجل حماية الوجود الوطني الفلسطيني وحقق المقاومة في متابعة الصراع المسلح والسياسي ضد إسرائيل ، ومن أجل فرض سياسة دفاع وطني نشطة تضع حداً للاستسلام الرسمي أمام هجمات العدو وتغرض الإفادة من كل عناصر التضامن العربي في سبيل حماية البلاد ودعم صمود الشعب الفلسطيني واللبناني .



عرض قضية فلسطين
في الأمم المتحدة
جزء من الصراع
ضد الحل الأميري!

مسيرات جماهيرية واسعة تكريماً للشهداء أبطال معركة أيلول
على أبواب تشرين : نحو وحدة جميع المحرومين طائفيًا واجتماعيًا